الأمم المتحدة S/2009/21

مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2009
Arabic
Original: English

# التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

## أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٢٦ (٢٠٠٨)، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريرا عن الحالة في كوت ديفوار وأن أقدم نقاطا مرجعية بشأن احتمال تخفيض قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مراحل، آخذا في الاعتبار العملية الانتخابية والحالة السائدة على أرض الواقع، ولا سيما الأوضاع الأمنية. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (S/2008/645)، ويعرض النتائج التي توصلت إليها بعثة للتقييم التقني زارت كوت ديفوار في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

## ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة عموما في البلد. وأدى نجاح تفكيك منطقة الثقة التي أُنجزت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى استعادة حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في جميع أرجاء البلد، وأسهم في تحسن الحالة الأمنية عموما. إلا أن عوامل أخرى مثل استمرار وجود المليشيات المسلحة، وجماعات الشباب العنيفة، وعدم إكمال تجميع مقاتلي القوات الجديدة السابقين، والمشاكل التي واجهتها الحكومة في دفع البدلات لمقاتلي القوات الجديدة السابقين الذين جرى تجميعهم، فضلا عن استمرار سيطرة قادة المناطق التابعين للقوات الجديدة على الإدارة المحلية في الشمال، بما في ذلك تحصيل الإيرادات، ما زالت تستدعي الانتباه إلى هشاشة الحالة الأمنية في البلد.

090109 090109 09-00029 (A)

٣ - وأوردت الأنباء أن الوحدات العسكرية التي تطالب بدفع البدلات في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة والحكومة على حد سواء قد قامت بمظاهرات متكررة. وعلاوة على ذلك، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شن مؤيدون مزعومون لأحد قادة المناطق السابقين التابعين للقوات الجديدة، يسمى زكريا كوني، هجوما على قيادة القوات الجديدة المنشأة حديثا في سيغيلا. وفي حادث آخر، وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في أبيدجان، شنت عناصر مسلحة مجهولة الهوية هجوما على مكان إقامة وزير البناء والتحضر والإسكان، السيد مارسيل أمون تانوه، وفروا بعد تبادل لإطلاق النار مع الحرس. ووردت أنباء أيضا عن حالات للتشويش على عمليات تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين، منها ١٠ حالات في تشرين الأول/أكتوبر، عندما قام شباب من اتحاد الطلبة في كوت ديفوار بتخريب ثلاثة مواقع للتسجيل في أبيدجان وصادروا معداتها.

٤ - ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات طائفية بين المشردين داخليا العائدين والمجتمعات المحلية بشأن مسائل متصلة بالأراضي في مقاطعة أبيدجان، وفي بوندوكو، ويوكوبوي، وعدة قرى في منطقة ساساندرا السفلية، وأسفرت عن مقتل ١٩ شخصا، وجرح ٤٣ آخرين، ونزوح ٤٠٠ شخص. وشملت الحوادث الأمنية الأخرى المبلغ عنها عمليات قطع الطرق، والقتل، ونصب الكمائن، وعمليات السطو، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وظلت جهود وكالات إنفاذ القانون الرامية إلى مكافحة الجريمة متعثرة بسبب القيود المتصلة بالموارد اللوجستية والمالية والبشرية التي تعاني منها مؤسسات الأمن الوطني وبسبب انتشار الأسلحة في البلد.

## ثالثا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

٥ - توخى اتفاق واغادوغو، الموقّع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، تسوية الأزمة في كوت ديفوار بإزالة منطقة الثقة التي قسمت البلد؛ واستعادة الإدارة الحكومية في جميع أرجاء البلد؛ وتفكيك المليشيات، ونزع سلاح المقاتلين وتسجيلهم في برنامج الخدمة المدنية؛ ودمج القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وتبسيط وتسريع وتيرة عملية تحديد هوية السكان من أجل تيسير تسجيل المؤهلين للمشاركة في التصويت؛ وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة. ووُقّع اتفاقان تكميليان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أسفر أحدهما عن اختيار شركة ساجيم (SAGEM)، وهي شركة خاصة فرنسية، كي تكون متعهدا تقنيا يتولى عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، وحدد الآخر جدولا زمنيا لتنفيذ المهام الأساسية المتبقية، وهي توحيد القوات المسلحة؛ ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم؛ وإعادة بسط سلطة الدولة؛ وتحديد هوية السكان؛ وتسجيل الناخبين؛ وإجراء

الانتخابات. ووقّع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتفاقا تكميليا آخر يسَّره رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري. ويبين هذا الاتفاق التكميلي الطرائق والجدول الزمني للقيام، قبل الانتخابات، بنزع سلاح مقاتلي القوات الجديدة السابقين وتفكيك المليشيات، وبدء عملية إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، واستعادة الإدارة الحكومية بصورة فعلية في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك *corps préfectoral* (السلطات المحلية)، والسلطة القضائية، وإدارة المالية وإدارة الجمارك، بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٦ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ميسر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينا فاسو، كومباوري، في واغادوغو، الاجتماع الرابع للإطار الاستشاري الدائم، الذي أنشئ في إطار اتفاق واغادوغو لمعالجة أي مسائل تنشأ في تنفيذ الاتفاق. وارتأى الإطار الاستشاري، المؤلف من الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، ورئيس حزب تجمع الجمهوريين، ألاسان أواتارا ورئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، كونان بيديي، أنه لم يعد من الممكن إجراء انتخابات رئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نظرا إلى تراكم التأخيرات اللوجستية والتقنية. وطلب إلى اللجنة الانتخابية المستقلة أن تضع، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، جدولا زمنيا دقيقا لتحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين، تتفق الأطراف بموجبه على تاريخ جديد لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

## ألف - إعادة توحيد البلد

٧ - تضمن اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية تكليف مركز القيادة المتكاملة بحفظ الأمن والنظام في منطقة الثقة السابقة وتأمين عملية السلام، بما في ذلك استعادة الإدارة الحكومية في جميع أرجاء البلد. وأوكل الاتفاق أيضا إلى مركز القيادة المتكاملة المسؤولية عن توحيد وإعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع التابعة لكوت ديفوار، بوسائل منها إنشاء وحدات شرطة مختلطة. ورغم قيام مركز القيادة المتكاملة بنشر وحدات الشرطة المختلطة في المنطقة المشمولة سابقا بمنطقة الثقة، فقد ظل توحيد قوات الدفاع والأمن الوطنية والقوات الجديدة متعثرا إلى أن وُقّع الاتفاق التكميلي الرابع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. ويعزى ذلك أساسا إلى استمرار الخلاف على رتب وأعداد أفراد القوات الجديدة المراد دمجهم في الجيش الوطني الجديد. وفي إطار الاتفاق التكميلي الرابع، يُتوقع أن ينضم ٠٠٠ ٤ فرد من أفراد القوات الجديدة فورا، ولكن مؤقتا، إلى الشرطة والدرك الإيفواريين لتوفير الأمن خلال العملية الانتخابية، بينما يُتوقع انضمام ٠٠٠ ٥ فرد من أفراد القوات الجديدة إلى الجيش الموحد في غضون السنتين المقبلتين. وظلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة

ليكورن تحافظان على توفير قدرة للدعم داخل مركز القيادة المتكاملة، تتألف من أفراد عسكريين وأفراد شرطة وأفراد مدنيين، لتقديم الدعم اللوجستي ومساعدة مركز القيادة المتكاملة على أداء أنشطته في مجال التخطيط والتنسيق.

٨ - وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام مركز القيادة المتكاملة ٥١٨ فردا عسكريا من القوات الحكومية والقوات الجديدة مع ٢٦٠ عنصرا يتمركزون في ياموسوكرو و ٢٥٨ عنصرا تم نشرهم في منطقة الثقة السابقة. ورغم تحسن القدرات الاتصالية للمركز وحركيته، ما زالت القيود المالية واللوجستية تعوق عملياته. وفي تطور جديد جرى، في إطار تأمين عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، نشر أكثر من ٢٢٠ فردا من أفراد القوات الحكومية في الشمال، بينما عادت عناصر من القوات الجديدة، كانت تنتشر في الجنوب، إلى قواعدها في الشمال في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

## باء - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك المليشيات

٩ - اتسم بالبطء ما أُحرز من تقدم في تجميع مقاتلي القوات الجديدة السابقين وتسريحهم وفي تفكيك المليشيات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُسجل ويُسرح سوى ٤٠٥ مقاتلين من مقاتلي القوات الجديدة في بواكي، مما أوصل مجموع عدد المقاتلين السابقين المسجلين إلى ٧٦٩ ١١ مقاتلا منهم ٧٠٤ ٧ مقاتلين اختاروا إعادة الإدماج. وينص الاتفاق التكميلي الرابع على نزع سلاح مقاتلي القوات الجديدة السابقين والمليشيات الموالية للحكومة في غضون شهرين على الأقل قبل إجراء الانتخابات، مع قيام الحكومة بدفع مجموعة حوافز للتسريح قيمتها ٠٠٠ ١ دولار لمن يقرر مركز القيادة المتكاملة أهليتهم.

١٠ - وظلت المؤسسات الوطنية المكلفة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة إلحاقهم بالمجتمع تعاني من قيود مالية ولوجستية. فلم يتلق البرنامج الوطني لإعادة الإلحاق وإعادة التأهيل في المجتمعات المحلية سوى ١٠ ملايين دولار من الحكومة من أصل ٣٢,٥ مليون دولار كانت متوقعة لعام ٢٠٠٨، ولم ترد أي مساهمات مباشرة من الجهات المانحة، مما أعاق بشكل كبير أنشطته، وفي نفس الوقت اضطر برنامج الخدمة المدنية الوطنية إلى تأجيل مشاريعه الرئيسية المتصلة بإعادة الإلحاق بالمجتمع لعام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، لم يتمكن هذان البرنامجان سوى من إعادة إلحاق ٦٧٥ و ٣٢٩ مقاتلا سابقا بالمجتمع، على التوالي. وبهدف مساعدة الأطراف على سد هذا النقص، استهلت العملية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٩٨ مشروعا من المشاريع الصغيرة التي استفاد منها ٨٤٢ مقاتلا سابقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١ - وفي نفس الوقت، خلص تقييم مشترك بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركز على المليشيات العاملة في ليبريا إلى أن ما بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ مقاتل ليبري سابق ما زالوا على الحدود مع ليبريا، وثمة حاجة إلى رصدهم عن كثب.

## جيم - استعادة الإدارة الحكومية في جميع أرجاء البلد

١٢ - رغم إحراز تقدم كبير في نشر الموظفين المدنيين في الشمال، تحقق تقدم محدود في استعادة الطاقة التشغيلية وكامل سلطة المسؤولين الذين جرى نشرهم، وذلك بسبب امتناع قادة المناطق التابعين للقوات الجديدة عن تسليم السلطة إلى الإدارة المحلية، وبسبب القيود المالية والتقنية. وفي الوقت نفسه، ما زالت مؤسسات إنفاذ القانون والعدل والسجون لا تؤدي مهامها في الشمال، ولا يعمل بها سوى قاض واحد مخصص حتى الآن لعشر مقاطعات. ويُتوقع الاتفاق التكميلي الرابع واستعادة الإدارة الحكومية الكاملة في جميع أرجاء البلد بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بما في ذلك السلطة القضائية والإدارة المالية، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتعلق بتوفير الأمن.

١٣ - وظلت خطورة أوضاع السجون تشكل تهديدا للسلامة العامة رغم تجديد ١٨ إصلاحية داخل البلد. وفي سلسلة من ثلاث حالات فرار رئيسية من السجون وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فر أكثر من ٧٠ سجينا من سجون في مان وسيغيلا وبواكي. ويبين هذا الاتجاه الحاجة الماسة إلى نشر السلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية في الشمال. وفي نفس الوقت، يُقال إنه في الجنوب الخاضع لسيطرة الحكومة، أسفر تمرد في السجن المركزي لأبيدجان وقع في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عن مقتل شخصين وإصابة ستة سجناء بجروح خطيرة.

## دال - تحديد هوية السكان، وتسجيل الناخبين، والعملية الانتخابية

١٤ - وُسع تدريجيا نطاق عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين التي بدأت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ليشمل أبيدجان في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وبواكي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٥٧ مقاطعة إضافية بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أُنجزت العملية في مقاطعة أبيدجان، حيث جرى تحديد هوية ٠٠٠ ٠٧٨ ٢ شخص. وعلى الصعيد الوطني، جرى تحديد هوية حوالي ٢,٨ مليون شخص وفتح حوالي ٠٠٠ ٣ موقع بحلول أواخر كانون الأول/ديسمبر. وما زالت هناك عوائق لوجستية ومالية وإجرائية كبيرة تعطل هذه العملية. وأسهمت عملية الأمم المتحدة

في كوت ديفوار في التصدي للتحديات اللوجستية عن طريق توفير قدرة لوجستية كبيرة لتيسير النقل الجوي ونقل ما يلزم لتحديد الهوية من عاملين ومواد من خلال مشروع سُمي ''عملية النقل''، وذلك بناء على طلب اللجنة الانتخابية المستقلة والمعهد الوطني للإحصاءات.

١٥ - ونُشرت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر نتائج جرد شمل ٨٨٨ ٣٥١ سجلا مدنيا من السجلات المتحقق منها حتى الآن، بما في ذلك السجلات المفقودة أو التي دمرت خلال الأزمة. ويُتوقع أن تُنجز عملية إعادة إعداد السجلات في شباط/فبراير ٢٠٠٩، لتمكين المعنيين من التسجيل في قوائم الناخبين قبل نهاية عمليات تسجيل الناخبين.

## رابعا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### ألف - العنصر العسكري

١٦ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام الأفراد العسكريين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨ ٠٢٠ فردا، يشمل ٧ ٧٤١ من أفراد القوات و ١٩١ من المراقبين العسكريين و ٨٨ من ضباط الأركان، مقابل قوام مأذون به حجمه ٨ ١١٥ فردا. ويضم الأفراد العسكريون للبعثة ١٠٣ نساء. وواصلت قوات ليكورن، وقوامها ١ ٨٠٠ فرد، الحفاظ على قدرتها على الرد السريع لدعم عملية الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تنتهي العملية التي تجري حاليا لإعادة نشر قوات عملية الأمم المتحدة في ٢٤ معسكرا في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويجري إقامة معسكرين في ديفو وإسيا، بالإضافة إلى المعسكر الذي أُقيم في أدزوبي في كانون الأول/ديسمبر. إلا أن بعثة التقييم التقني التي انتهت مؤخرا قد أوصت، حسب ما هو مبين أدناه، بنشر الكتائب بطريقة أكثر تركيزا. ومع إزالة الخط الأخضر، زادت القوة من تنقلاتها للإسهام على نحو أفضل في تأمين تنفيذ اتفاق واغادوغو، بما في ذلك العملية الانتخابية. فبالإضافة إلى إجراء دوريات مشتركة ومتزامنة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على طول الحدود مع ليبريا، عقدت عملية الأمم المتحدة اجتماعات تنسيق واتصال مع سلطات بوركينا فاسو وغانا وغينيا من أجل تعزيز ترتيبات أمن الحدود استعدادا لإجراء الانتخابات.

### باء - عنصر الشرطة

١٧ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام أفراد الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة ١٣٧ ١ فردا مقابل قوام مأذون به حجمه ٢٠٠ ١ فرد كحد أقصى، يشمل ٣٨٧ ضابطا و ٧٥٠ فردا في ست وحدات من وحدات الشرطة المشكلة. وثمة ٢٠ عنصرا نسويا ضمن

هؤلاء الضباط. وقد واصل عنصر الشرطة مساعدة قوات الشرطة الإيفوارية، على مستوى العمليات، في مختلف أنحاء البلد، وتقديم المشورة الاستراتيجية وتوفير الأمن العام لعملية السلام. وقُدّم مزيد من المساعدة لأفراد القوات المساعدة التابعة للقوات الجديدة، الذين دربتهم عملية الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، على إجراء التحقيقات في القسم الشمالي من البلد. وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، شُرع في تنفيذ ٣٠ مشروعا لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية في مجالات عدة، منها الطب الشرعي ومكافحة الشغب.

## خامسا – الحالة الإنسانية

١٨ – قرر مجتمع المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار عدم القيام بعملية نداء موحد تقليدية عام ٢٠٠٩، والاستعاضة عن ذلك باستكمال الاستراتيجية الإنسانية وتحديد الثغرات التي تتطلب مزيدا من الموارد، ولا سيما لحماية المشردين داخليا في الغرب وإعادة إلحاقهم بالمجتمع، إضافة إلى الحالة التغذوية للفئات السكانية الضعيفة في الشمال. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة أنه بينما عاد ما يناهز ٠٠٠ ٧٦ مشرد داخلي طوعا إلى قراهم في الغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإن نحو ٠٠٠ ٤٥ مشرد داخلي ما زالوا يعيشون مع الأسر المضيفة ويحتاجون إلى المساعدة. وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل عن كثب مع السلطات الإيفوارية لتشجيع ودعم عودة نحو ٠٠٠ ١٢٠ مشرد داخلي في القسم الغربي من كوت ديفوار، على نحو دائم، وشمل ذلك معالجة مسألة انعدام الوئام الاجتماعي وحل المنازعات الطويلة الأمد بشأن الأراضي. وفي نفس الوقت، قام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، في إطار تصديه لأزمة الغذاء في الشمال، بتخصيص مبلغ قدره مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وذلك لتمويل مشاريع علاج الأطفال وتغذيتهم. وأخيرا، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل، فُتحت مكاتب فرعية مشتركة للأمم المتحدة في غيغلو وكورهوغو، وذلك بهدف تيسير التخطيط والتنسيق للانتقال من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش المبكر والتنمية.

## سادسا – حقوق الإنسان

١٩ – استمر وقوع انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، شملت شن هجمات على المدنيين على يد أفراد مسلحين. ووقع العديد من هذه الهجمات في محور دويكويه – بانغولو وغيغلو – تاي في الغرب، وفي المدن الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. وفي حالات عديدة، قام الجناة بنصب كمائن لمركبات النقل العام على الطرق الرئيسية، واقتحام البيوت

الخاصة، واغتصاب النساء والفتيات، منتهكين بذلك الحقوق الأساسية للمواطنين في الحياة والسلامة البدنية والسلامة وحرية التنقل والتملك. وفي نفس الوقت، شملت الانتهاكات المبلغ عنها في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة ابتزاز المال بالتهديد والعنف، والقتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والحبس الانفرادي، والتعذيب، وإساءة المعاملة، وكذلك التعدي على حقوق الملكية وحرية التعبير والرأي. وارتكبت عناصر القوات الجديدة هي الأخرى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حق العناصر التي سُرّحت في كل من فافوا وسيغيلا وكورهوغو وبواكي، وذلك في خضم المناوشات بين الفصائل المتناحرة.

٢٠ - وسُجّلت حالات عنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب والزواج بالإكراه والاتجار بالبشر، لا سيما في القسم الغربي من البلد وفي منطقة فافوا. ومازال تدني نسبة محاكمات مرتكبي العنف ضد المرأة، بمختلف أشكاله، أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها. وما زال أيضا استمرار المسؤولين عن إنفاذ القانون في استعمال القوة بطريقة مفرطة والتعذيب والمعاملة السيئة للمدنيين من أجل الحفاظ على القانون والنظام من الأمور المثيرة للقلق في الجنوب.

٢١ - وقد أُبلغ في تشرين الأول/أكتوبر عن تعرض أستاذ جامعي في أبيدجان لهجوم على يد أعضاء من اتحاد الطلبة في كوت ديفوار، وكذلك عن مظاهرات أسفرت عن حدوث إصابات وتدمير الممتلكات وإغلاق المدارس في مقاطعة دالوا لعدة أيام. وبينما تدعو القيادة الجديدة لاتحاد الطلبة إلى نهج سياسة اللاعنف، فإن المتطرفين من هذه الحركة ومن حركة الوطنيين الفتيان ما زالوا يحدثون اضطرابات في الجامعات والمدارس في مختلف أنحاء البلد. واستقبلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لأول مرة، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قيادة اتحاد الطلبة التي أكدت التزام الاتحاد بدعم عملية السلام الإيفوارية بطريقة بناءة. وتعتزم البعثة الحفاظ على حوارها مع الاتحاد وغيره من المجموعات الشبابية.

## سابعا - الشؤون الجنسانية

٢٢ - امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدراج الاعتبارات الجنسانية ضمن سياساتها وبرامجها، ونظّمت دورات تدريبية بشأن القضايا الجنسانية لأفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة والموظفين المدنيين. وقدّمت عملية الأمم المتحدة أيضا التدريب والدعم التقني للمجموعات النسائية الداعية إلى مشاركة المرأة في الانتخابات، ودعمت المؤسسات الوطنية خلال حملة مناهضة العنف ضد المرأة التي دامت ١٦ يوما. وتعاونت أيضا

مع الرابطة النسائية للقوات الجديدة التي اختارت ٥٦٩ محاربة سابقة من القوات الجديدة ليستفدن من فرص إعادة الإلحاق بالمجتمع.

## ثامنا – حماية الأطفال

٢٣ - تطبيقا لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، بما فيها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدراج الشواغل المتصلة بحماية الأطفال في جميع جوانب البعثة. فخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقدت عملية الأمم المتحدة ٢٠٤ دورات تدريب وتوعية استهدفت العديد من الشركاء داخل كوت ديفوار، واستفاد منها ٠٦٨ ٦ فردا من أفراد البعثة. وتماشيا مع الأحكام التي اعتمدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح فيما يتعلق بكوت ديفوار، كثفت البعثة أنشطتها الدعوية مع أطراف التراع لإحراز تقدم على مستوى التدابير التي وُضعت بغية التصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال في البلد، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية للأطفال في حالة التراع المسلح.

## تاسعا – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٤ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إدراج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن أنشطتها. ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرت توعية ٠٧١ ٤ فردا من أفراد عملية الأمم المتحدة، وتدريب ٢١٩ فردا جديدا من المثقفين الأقران للقيام بأنشطة التوعية داخل الكتائب التي ينتمون إليها، وتقديم خدمات إرشاد واختبار طوعية لما مجموعه ١٣٧ ٢ فردا من أفراد البعثة. وفي إطار مشروع وقاية مشترك بين عملية الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو مشروع يستهدف المشتغلين بالجنس لأغراض تجارية والقوات المسلحة الإيفوارية، أُجري تقييم لاحتياجات وزارة الدفاع من الهياكل الأساسية في مجال الصحة، ونُظّمت دورات تدريبية بشأن الأمراض المنقولة جنسيا والعنف الجنساني. وواصلت البعثة أيضا التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ مشروع مشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## عاشرا – الإنعاش الاقتصادي

٢٥ - واصل اقتصاد كوت ديفوار انتعاشه، إذ من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٨، ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة الإنتاج النفطي

والاستثمارات الأجنبية. إلا أنه من المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم السنوي ليصل إلى ٦ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٨ نتيجة الزيادات الحادة في أسعار الغذاء والطاقة في الأسواق الدولية. وبينما أسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ في تحقيق فائض في رصيد الحساب الجاري يُتوقع أن يبلغ ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، فإن تراجع الأسعار مؤخرا من المتوقع أن يسبب عجزا في الميزانية الإجمالية بنسبة ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩. وقد ارتفعت نسبة الفقر من ٣٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨,٩ في المائة عام ٢٠٠٨. وتظل التوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ متوقفة على الآفاق السياسية والأثر السلبي المحتمل للأزمة المالية العالمية. ومن المطلوب التعجيل بإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية في عدة مجالات، منها الحوكمة وتحصيل الضرائب والإيرادات. ومن اللازم أيضا إحراز تقدم سريع فيما يتصل بتسوية المتأخرات في المدفوعات المستحقة من أجل إعطاء دفعة للإنعاش الاقتصادي الذي ما زال محدودا حتى الآن، وذلك بوسائل مختلفة، منها استقطاب مزيد من الدعم من الجهات المانحة والاستفادة من تناقص التزامات خدمة الدين.

## حادي عشر – سلوك الموظفين وانضباطهم

٢٦ - كثفت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جهودها لمنع وقوع حالات سوء السلوك، وواصلت متابعة الحالات المزعومة. وللتوعية بالتدابير المتخذة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، نظمت عملية الأمم المتحدة حلقة عمل لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري، وأوفدت بعثة لتقصي الحقائق إلى القطاعات التي ساعدت على تطبيق التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر. وتواصلت المشاورات مع موظفي البعثة بشأن نشرة الأمين العام التي تحظر التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة ST/SGB/2008/5.

## ثاني عشر – مراقبة وسائط الإعلام والأنشطة الإعلامية

٢٧ - واصلت محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUCI-FM) دعم عملية السلام بوسائل منها التوعية بعمليتي تحديد الناخبين وتسجيلهم. وواصلت عملية الأمم المتحدة أنشطتها الرامية إلى الوصول إلى الجمهور من خلال عقد لقاءات مفتوحة وحلقات عمل وتنظيم قافلة للفنانين جابت ١٥ موقعا في مختلف أنحاء البلد، وذلك لتوعية شعب كوت ديفوار بمواضيع شتى، منها حماية حقوق الإنسان، وثقافة السلام، والوئام الاجتماعي.

وقامت عملية الأمم المتحدة أيضا بدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جهودها المناهضة للعنف الجنساني.

٢٨ - وظل استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة مصدر قلق، لا سيما فيما يتعلق بمحطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الإيفوارية التي ظلت تقدم تغطية غير متوازنة لأنشطة الحملة الرئاسية والمعارضة. وعلاوة على ذلك، فإن وسائط الإعلام الإيفوارية، رغم التزاماتها المتكررة، لم تحرز إلا تقدما طفيفا في التقيد بقواعد سلوك معينة أثناء العملية الانتخابية.

## ثالث عشر - سلامة الموظفين وأمنهم

٢٩ - حسب ما أُشير إليه أعلاه، فإن الحالة الأمنية العامة في البلد تعتبر مستقرة عموما. إلا أن مختلف الحوادث والمظاهرات، المذكورة بتفصيل في الفقرات من ٢ إلى ٤، تؤكد هشاشة الوضع. ومع أن هذه الحوادث لم تستهدف الأمم المتحدة على وجه التحديد، إلا أن طبيعتها العنيفة تؤثر من حين لآخر في عمليات موظفي الأمم المتحدة وبرامجها. ويتواصل تطبيق التدابير المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة تطبيقا صارما.

## رابع عشر - الآثار المالية

٣٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٤/٦٢ مبلغا قدره ٤٧٥,٤ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ستقتصر تكلفة الإنفاق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة ٢٣١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لكل عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٤ ٠١٤,١ مليون دولار. وسددت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

## خامس عشر - بعثة التقييم التقني

٣١ - بناء على طلب ممثلي الخاص، أجرت بعثة تقييم تقني يترأسها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، وتضم ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة

الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون السلامة والأمن، زيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر لاستعراض الدور الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل إحلال السلام، وذلك على ضوء اعتزام مجلس الأمن استعراض ولايتي وقوامي عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٢ - واستمعت بعثة التقييم إلى إحاطات مفصلة من عملية الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وقوة ليكورن الفرنسية، وتشاورت مع طائفة واسعة من أصحاب الشأن الوطنيين والدوليين، بمن فيهم الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، وزعيما المعارضة (السيد بيدييه والسيد واتارا)، ورئيسا أركان قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات الجديدة، ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، والوسط الدبلوماسي (بمن في ذلك ممثلو الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي)، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وأجرت بعثة التقييم أيضا مشاورات مع ميسر عملية السلام في كوت ديفوار، رئيس بوركينا فاسو السيد كومباوري، في واغادوغو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ومع مسؤولين فرنسيين كبار في باريس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

## ألف - العملية الانتخابية

٣٣ - أكدت الأطراف الإيفوارية كافة من جديد لبعثة التقييم التزامها باجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٠٩. وشددت على ضرورة التأكد من استيفاء الشروط الضرورية التي تكفل مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها قبل تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، أشار جميع من جرى التحاور معهم إلى مسؤولية الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة عن التعجيل بنشر أفرقة تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في جميع أنحاء البلد قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر من أجل استكمال هذه العملية قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأبلغ رئيس اللجنة بعثة التقييم أن إمكانية الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩ ستتوقف على مدى تمكن الحكومة من القيام على الفور بصرف مبلغ قدره ١٥ مليون دولار، يلزم لنشر أفرقة تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم المتبقية البالغ عددها ٠٠٠ ٤ فرد في جميع أنحاء كوت ديفوار.

٣٤ - وأحيطت بعثة التقييم علما بأن اللجنة الانتخابية المستقلة ستضع، بعد انتهاء عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، قائمة مؤقتة بأسماء الناخبين، وذلك مبدئيا قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، وسيحدد بعد ذلك موعد جديد للانتخابات. وفيما يتعلق بإصدار القائمة النهائية للناخبين، ففي حين تعتزم اللجنة إتاحة ٣٠ إلى ٤٥ يوما لاستعراض

الطعون، يرى رئيس الوزراء سورو أنه يستحسن الإبقاء على فترة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في الدستور الإيفواري من أجل استعراض الطعون بين تاريخي إصدار القائمة المؤقتة والقائمة النهائية للناخبين، وذلك من أجل تعزيز شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها. ومن شأن ذلك الإطار الزمني الممدد أن يتيح استكمال نشر السلطة القضائية في الجزء الشمالي من البلد، حيث يُتوقع أن تؤدي دورا حاسما في استعراض الطعون، على النحو الوارد في الاتفاق التكميلي الرابع، كما أنه سيتيح تكوين قوات وطنية موحدة من الشرطة والدرك ونشرها في جميع أنحاء البلد. وبعد أن تضع اللجنة القائمة النهائية للناخبين، ترى الأطراف المعنية كافة أنه يلزم إضافة فترة زمنية قدرها شهرين إلى ثلاثة أشهر على الأقل إلى الإطار الزمني للانتخابات من أجل إصدار وتوزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين.

٣٥ - واستنادا إلى هذه المعلومات الأساسية، خلصت بعثة التقييم إلى أنه في حين أن جميع الأحزاب ما زالت ملتزمة بإجراء الانتخابات قبل نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩، فإنه لا يمكن استبعاد حدوث تأخيرات إضافية في الانتخابات الإيفوارية. إلا أنه بالنظر إلى الاتفاق التكميلي الرابع، الذي ينص على استكمال نزع سلاح المقاتلين السابقين في القوات الجديدة وتفكيك الميليشيات قبل شهرين من الانتخابات، فإن التحكم في الجدول الزمني للانتخابات يبدو أنه قد أصبح أكثر صعوبة.

٣٦ - وستسعى عملية الأمم المتحدة إلى إقناع اللجنة الانتخابية المستقلة بأهمية القيام في أقرب وقت ممكن، وعلى ضوء أحكام الاتفاق التكميلي الرابع، بتبادل الآراء مع الأطراف الإيفوارية والمجتمع الدولي بشأن إطار زمني جديد وواقعي للانتخابات. وينبغي أن يحدد الإطار الزمني جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك مواعيد الانتهاء من عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، وإصدار القائمتين المؤقتة والنهائية للناخبين، وإصدار وتوزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين في جميع أنحاء البلد، وموعد الانتخابات بحد ذاته، وذلك وفقا لطلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/42). وتبقى عملية الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة على وضع خطة عامة متكاملة لسير العملية الانتخابية، وتوفير المساعدة التقنية واللوجستية للجنة ومتعهدي الخدمات التقنية المنخرطين في العملية الانتخابية من أجل تجنب وقوع تأخير جديد فيها.

٣٧ - وسترصد عملية الأمم المتحدة مدى امتثال الأطراف المعنية لمدونة السلوك الحميد الخاصة بالانتخابات، التي تم التوقيع عليها بحضوري، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وسيشجع

أصحاب الشأن الآخرون في عملية السلام، بما فيهم وسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني، على وضع آليات مماثلة تساعد على ترسيخ بيئة سياسية مستقرة خلال الفترة الانتخابية. وستقدم عملية الأمم المتحدة الدعم إلى منظمات المجتمع المدني من أجل عقد أيام التوافق الوطني في مطلع عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، وبغية معالجة الشواغل التي أعرب عنها العديد من أصحاب الشأن فيما يتعلق بالأمن في أعقاب الانتخابات، ستواصل الأمم المتحدة دعم المبادرات التي تيسر الحفاظ على شمولية عملية السلام.

٣٨ - ومن جهة أخرى، ستظل عملية الأمم المتحدة تركز بصورة رئيسية على صون عملية السلام ونتيجة الانتخابات من خلال ولاية التصديق المنوطة بممثلي الخاص. وقد أكدت بعثة التقييم في هذا الصدد قبول جميع الأطراف المعنية بولاية التصديق التي يضطلع بها ممثلي الخاص، وتشديدها على أهميتها لضمان مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها، بما في ذلك قائمة الناخبين ونتائج الانتخابات. وفي هذا السياق، ستواصل عملية الأمم المتحدة بذل جهودها لتوعية جميع الأطراف والحفاظ على التوافق في الآراء بشأن طبيعة ولاية التصديق وتنفيذها.

٣٩ - وختاما، ستقوم عملية الأمم المتحدة بتعبئة جهود أوساط المانحين من أجل تقديم دعم مالي للجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار، والرامية إلى تنفيذ ما تبقى من المهام التي ستفضي إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية عام ٢٠٠٩، وخصوصا إنجاز عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. وستواصل عملية الأمم المتحدة أنشطة الدعوة لكي تصرف الحكومة الأموال التي تحتاج إليها المؤسسات الإيفوارية المشتركة في العملية الانتخابية في الوقت المناسب، بما في ذلك الأموال اللازمة لتنفيذ العملية ذات الأهمية الكبيرة، المتمثلة في إعادة إعداد السجلات المدنية المفقودة أو المتلفة، التي بادرت بها وزارة العدل في أيار/مايو ٢٠٠٨، ولكنها تعرضت للتأخير بسبب نقص التمويل. كما ستواصل عملية الأمم المتحدة مساعدة الأطراف الإيفوارية على وضع خطة أمنية متكاملة لإجراء الانتخابات، وتحديد مسؤوليات قوات الدفاع والأمن التابعة لكوت ديفوار والقوات الجديدة والقوات المحايدة.

## باء - القضايا المتصلة بالأمن

٤٠ - اتفق جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على الرأي الذي مفاده أنه ينبغي للأطراف أن تغتنم فرصة تأجيل الانتخابات للتعجيل بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات بصورة تتسم بالمصداقية والشفافية، وأن تشرع في إعادة توحيد وهيكلة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، بوسائل منها إعادة إدماج عناصر القوات الجديدة المؤهلة. وقد

أُعدت حتى الآن بيانات ٦٧٨ ٣٤ عنصرا من القوات الجديدة، وخضع من أصل هذا العدد ٧٦٩ ١١ عنصرا فقط لعملية ''التجميع''. وقد كانت الجهود المبذولة لتفكيك الميليشيات في الغرب جهودا رمزية بالأساس، وما زالت القوات الجديدة والميليشيات على حد سواء قادرة على العمل.

٤١ - وأكدت بعثة التقييم على أنه من الضروري إرساء آليات فعالة لمراقبة الأسلحة التي يسلمها المقاتلون السابقون. وثمة حاجة إلى التعجيل بتنفيذ كل من الاتفاقين التكميليين الثالث والرابع، فضلا عن الاختصاصات المتعلقة بإشراف القوات المحايدة على مواقع التجميع وتخزين الأسلحة وتفكيك الميليشيات، التي اتفق عليها رؤساء الأركان العامة لقوات الدفاع والأمن والقوات الجديدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقادة قوة ليكورن. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية ملزمة بتقديم قوائم شاملة بالأسلحة إلى مركز القيادة المتكاملة. وثمة حاجة إلى وضع إطار أكثر شمولا ينظم مستقبل القطاع الأمني في كوت ديفوار، بما في ذلك ضمانات المساءلة والشفافية ومراقبة المؤسسات الأمنية. ومن شأن ذلك الإطار أن يمكن أصحاب المصلحة كافة من تهيئة الثقة المطلوبة في الهيكل الأمني وآليات الإدارة الأمنية.

٤٢ - ومن المفترض أن يساعد توقيع الاتفاق التكميلي الرابع على تجاوز بعض العقبات التي تحول دون نزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات وإعادة توحيد القوتين المتحاربتين السابقتين. إلا أن بعثة التقييم أكدت أن القدرات التشغيلية لدى مؤسسات كوت ديفوار المسؤولة عن التخطيط لهذه العمليات وتنفيذها، ألا وهي مركز القيادة المتكاملة، والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل المجتمعي، وبرنامج الخدمة المدنية، ستتوقف أيضا على تعزيز الدعم المقدم من حكومة كوت ديفوار والشركاء الدوليين لمساعدتها على تجاوز أوجه قصورها الهيكلية والمالية. إن قدرة حكومة كوت ديفوار على جمع الأموال لدفع نفقات تدابير التسريح المتكاملة المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع ستكون أيضا عنصرا رئيسيا في مدى نجاح هذه العمليات، ولا سيما في ضوء امتناع الشركاء الدوليين عن دعم الدفعات النقدية التي يتبين في كثير من الأحيان أنها ليست في ذاتها كافية ولا كفيلة بأن تؤدي إلى إعادة إلحاق المقاتلين السابقين بالمجتمع على نحو مستدام.

٤٣ - وفيما يخص إدماج المقاتلين السابقين من القوات الجديدة في الأجهزة الأمنية، لاحظت بعثة التقييم أن ٣٠٠ من عناصر القوات الجديدة الذين عينوا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في وحدات الشرطة المختلطة لتوفير الأمن اللازم لعملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين في أبيدجان، عادوا إلى بواكيه في ٣ كانون الأول/ديسمبر بحجة عدم قيام

مركز القيادة المتكاملة بدفع بدلاتهم. إضافة إلى ذلك، فإن مساعدي الشرطة البالغ عددهم ٦٠٠ فرد الذين دربتهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم يتم إدماجهم في الأجهزة الأمنية الوطنية و لم يتم تزويدهم بالمعدات اللازمة لتأمين شمال البلاد. ومن المفترض أن يساعد على التعجيل بهذه العملية توقيع الاتفاق التكميلي الرابع، الذي ينص على الإدماج الفوري لمساعدي الشرطة أولئك، البالغ عددهم ٦٠٠ فرد، في الشرطة والدرك الإيفواريين.

## جيم – التوصيات المتعلقة بدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دعم تنفيذ اتفاق واغادوغو

٤٤ – رأى جميع أصحاب المصلحة أنه ينبغي الإبقاء على القدرات الحالية لدى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغرض تمكينها من الإسهام في الحفاظ على تهيئة بيئة آمنة للتنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو، ولا سيما العملية الانتخابية. إن إنجاز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، واستعادة سلطة الدولة بشكل كامل، وإنجاز عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، وإجراء انتخابات رئاسية تتسم بالمصداقية والشفافية، وإعادة توحيد وهيكلة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، والتقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان، هي عناصر حُددت على أنها حاسمة بالنسبة لعودة البلاد إلى الحالة الطبيعية.

٤٥ – وفي نفس الوقت، اتفقت بعثة التقييم وعملية الأمم المتحدة على أنه سيتسنى توفير الأمن لعملية السلام، وتعديل قوام القوات والوضع المتعلق بقوة عملية الأمم المتحدة، وذلك دون المساس بالقدرة الإجمالية لدى عملية الأمم المتحدة على توفير الأمن لعملية السلام. وستأخذ التعديلات المقترحة في الحسبان التهديدات الأمنية المحتملة التالية: استمرار وجود الميليشيات المسلحة والشباب المتسم بالعنف؛ وعدم نزع سلاح المقاتلين السابقين بصورة فعالة؛ وعدم إتمام استعادة الإدارة الحكومية؛ وخطر نشوب اشتباكات محلية في الشمال وفي الغرب؛ وتقييد حرية التنقل بسبب استمرار وجود نقاط التفتيش وحواجز الطرق؛ واحتمال أن تكون الانتخابات حافزا على العنف في كوت ديفوار، ولا سيما إذا كان ينظر إليها على أنها تفتقر إلى الشفافية والمصداقية.

٤٦ – واقترحت بعثة التقييم إمكانية تخفيض قوام قوة عملية الأمم المتحدة بكتيبة واحدة خلال التناوب المقبل، من ٨ ١١٥ إلى ٧ ٤٥٠ عنصرا عسكريا، على أساس أن تعزز قدرة القوة على الحركة بتزويدها بالقدرات الجوية الكافية، بما في ذلك طائرات عمودية إضافية للخدمات، مع مراعاة الدعم المتواصل الذي تقدمه القوات الفرنسية إلى عملية الأمم المتحدة

من حيث قدرات الرد السريع. وفي ظل التعديل المقترح، سترابط قوة عملية الأمم المتحدة في مواقع أقل عددا، وإن كانت أكثرا تركيزا، يمكن لعدد كاف من القوات أن ينتشر بسرعة انطلاقا منها في شكل مفرزات للرد السريع محمولة جوا.

٤٧ - ورأت بعثة التقييم أيضا أن التهديدات السائدة والتحديات الماثلة مستقبلا وتقلب وتيرة العملية الانتخابية جعلت من الصعب النظر في تخفيض قوة عملية الأمم المتحدة بصورة أكبر، قبل إحراز تقدم في المناطق التي اتخذت بعناية كأساس مرجعي وفي الظروف الأمنية في الميدان. وفي هذا الصدد، اقترحت بعثة التقييم النقاط المرجعية الرئيسية التالية باعتبارها شروطا مسبقة لخفض القوة بصورة أكبر: (أ) إنجاز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات بشكل يتسم بالمصداقية؛ (ب) إنجاز الانتخابات بنجاح؛ (ج) بدء إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما تدابير بناء الثقة ضمن إطار أوسع للحكم الديمقراطي والإشراف على القطاع الأمني، وإعادة توحيد الجيش وإنشاء قوات مسلحة وأجهزة أمنية إيفوارية تكون قادرة على أداء مهامها وتتسم بتوجه جمهوري؛ (د) واستعادة سلطة الدولة في أنحاء البلاد.

٤٨ - وفي غضون ذلك، ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تركيزها على مساعدة الأطراف الإيفوارية على التصدي للتحديات والتقليل من المخاطر المبينة أعلاه، بوسائل منها: (أ) دعم الأطراف الإيفوارية والميسِّر فيما يضطلعون به من جهود لإبقاء عملية السلام في مسارها؛ (ب) الإسهام في توفير بيئة آمنة للانتخابات، من خلال أمور منها النهوض ببرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين بصورة فعالة وتفكيك الميليشيات، بوسائل منها رصد تجمع المقاتلين السابقين وتخزين الأسلحة المجمعة؛ (ج) تقديم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية ورصد التقدم المحرز في مختلف العمليات المفضية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة؛ (د) الإسهام، من خلال ولاية التصديق التي يضطلع بها ممثلي الخاص، في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية؛ (هـ) دعم عملية الإنعاش الاقتصادي التي تسعى إليها حكومة كوت ديفوار.

٤٩ - وبغرض الإسهام في توفير بيئة آمنة للانتخابات، وبالنظر إلى التعديل المقترح لقوام البعثة ووضعها، فإن العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة سيعمل باستمرار على استعراض وتعديل مفهومه للعمليات وفقا لتطور الحالة في الميدان، والعمل عن كثب مع قوة ليكورن لمساعدة الأطراف الإيفوارية على توفير الأمن للانتخابات، ولنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولنزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، ومن أجل

إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، ومن أجل استعادة سلطة الدولة.

٥٠ - وستساعد عملية الأمم المتحدة على تعزيز قدرات الشرطة والدرك الإيفواريين في مجال مكافحة الشغب. وفي هذا الصدد، ينص الاتفاق التكميلي الرابع على أن ٤ ٠٠٠ من عناصر القوات الجديدة، بما في ذلك ٦٠٠ من مساعدي الشرطة دربتهم عملية الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، سيتم إشراكهم فورا في الترتيبات الأمنية للانتخابات، إلى جانب عناصر من الشرطة والدرك الوطنيين، تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة.

٥١ - كما ستساعد عملية الأمم المتحدة الأطراف الإيفوارية في ما تبذله من جهود بغية وضع خطط لإعادة توحيد قوات الدفاع والأمن، بما فيها الشرطة والدرك، والقيام، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، بتوفير الإرشاد والتدريب الأساسي اللازمين لعناصر القوات الجديدة المؤهلة لإعادة الإدماج في قوات الدفاع والأمن.

٥٢ - وحفاظا على وضع قوي ورادع أثناء الانتخابات، ستتشاور عملية الأمم المتحدة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن الترتيبات المشتركة بين البعثات وستقوم، دون المساس بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وخفضها الجاري، ببحث إمكانية نشر تعزيزات بصورة مرنة لفترة محدودة قبيل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعد انتهائها، في شكل دعم عسكري ودعم القدرات الجوية.

٥٣ - وستتعاون عملية الأمم المتحدة عن كثب مع الميسر بغرض كفالة اتفاق الأطراف على ترتيبات فعالة لمراقبة الأسلحة المخزنة، اتساقا مع الدور الإشرافي المنوط بها وبقوة ليكورن بموجب اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية، ولعرض خيارات على الأطراف تناسب السياق الإيفواري وتستوفي المعايير الدولية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على حد سواء. وستشجع عملية الأمم المتحدة الأطراف الإيفوارية على توضيح دور البرنامج الوطني لإعادة الإلحاق وإعادة التأهيل بالمجتمع وبرنامج الخدمة المدنية الوطنية في الخطة الجديدة لإعادة الإلحاق بالمجتمع. وستعمل على إشراك الجهات المانحة في تصميم هذه العملية. علاوة على ذلك، ستساعد عملية الأمم المتحدة على صياغة خطة لإنجاز تفكيك الميليشيات المتبقية في الغرب وفي أبيدجان، وستدعم وضع برنامج فعال، بما في ذلك استراتيجية تمويلية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين على الأجل الطويل. وأخيرا، ستتعاون عملية الأمم المتحدة عن كثب مع الميسر والأطراف الإيفوارية في مجال بحث الشراكات الثنائية الكفيلة بمساعدة حكومة كوت ديفوار على إصلاح مؤسساتها الأمنية.

٥٤ - وستدعم عملية الأمم المتحدة سلطات كوت ديفوار في جهودها الرامية إلى إنجاز مهام حرجة أخرى، من قبيل استعادة الإدارة الحكومية واستعادة سلطة الدولة، بما في ذلك القضاء والإصلاحيات وسيادة القانون، في أنحاء البلد. وستواصل عملية الأمم المتحدة أيضا التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وشركاء دوليين آخرين لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية، بغرض تيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتقديم الدعم اللازم للإنعاش، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والغربية من البلد، وستعزز عملية السلام من خلال قدرتها الإعلامية. وستواصل عملية الأمم المتحدة وشركاؤها القيام بأنشطتها في مجال رصد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، بالتركيز بشكل خاص على النساء والأطفال، في الوقت الذي تقوم فيه أيضا ببناء قدرة المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

## دال - الدعم المادي اللازم لتنفيذ اتفاق واغادوغو ودعم عملية الإنعاش الاقتصادي

٥٥ - حسب ما ذُكر آنفا، لاحظت بعثة التقييم أن معظم العمليات الرئيسية في إطار اتفاق واغادوغو، بما فيها العملية الانتخابية، لا تزال تعاني من فجوات كبيرة في التمويل، مما يعرّض التقدم الذي أُحرز بالفعل للخطر. ورغم العائدات الكبيرة التي تُجنى من صناعة الكاكاو والصناعات النفطية في الجنوب، فإن الحكومة غير قادرة بعد على جمع الإيرادات من الجزء الشمالي من البلد، مما يشكل خسارة كبيرة لميزانية الحكومة. وعلاوة على ذلك، أبلغ رئيس الوزراء بعثة التقييم أن تصفية الحكومة متأخرات ديونها للمؤسسات المالية الدولية، التي بلغت ٤٤٠ مليون دولار في السنة الماضية، بالإضافة إلى ٤٠٠ مليون دولار مخصصة للبرنامج الوطني المسمى ''programme de sortie de crise'' (برنامج للخروج من الأزمة)، قد استهلكت أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيتها الإجمالية البالغة ٤,٤ بليون دولار. وأكد رئيس الوزراء عزم حكومته على حشد الدعم الدولي لتيسير تخفيف حدة دينها البالغ ١٤,٣ بليون دولار من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مساعدة حكومة كوت ديفوار على حشد جهود الجهات المانحة، مع معالجة أوجه القصور الهيكلية للمؤسسات الإيفوارية التي تضطلع بالمسؤولية عن عملية السلام. وسوف تساعد عملية الأمم المتحدة أيضا على كفالة التنسيق الفعال بين الجهات المانحة. وستواصل الأمم المتحدة أيضا العمل عن كثب مع حكومة بوركينا فاسو لكفالة توفير الدعم المالي اللازم لتيسير عملية السلام.

## سادس عشر – ملاحظات

٥٦ - لقد مر ما يقرب من عامين منذ توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧، أُحرز خلالهما تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وما زالت الأطراف الإيفوارية ملتزمة بتنفيذ الاتفاق، وما يزال شعب كوت ديفوار يتمتع بالسلام والاستقرار نسبيا. ومن الأمور المشجعة للغاية التقدم المحرز في تحديد هوية السكان، الذي يشكل صميم الأزمة الإيفوارية. ويستحق الأطراف التهنئة على التقدم المطرد والإقبال الكبير على التسجيل الذي شهدته أبيدجان، حيث سُجِّل ٠٠٠ ٠٧٨ ٢ شخص خلال أقل من ثلاثة أشهر. وأرحب أيضا بالتزام الأطراف المتواصل بدعم نطاق تلك العمليات الرئيسية إلى بقية أنحاء البلاد. وللمضي قدما، سيكون من الضروري الحفاظ على الهدوء والتصميم السائدين اللذين شهدهما الشعب الإيفواري حتى الآن خلال استكمال تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين.

٥٧ - وأرحب بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأطراف الإيفوارية بشأن طرائق حل القضايا العسكرية والأمنية الرئيسية العالقة، على النحو الوارد رسميا في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو. ونظرا إلى أن هذه القضايا قد أعاقت في وقت سابق إحراز تقدم ملموس في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات، فإني أشجع الأطراف الموقّعة على اتفاق واغادوغو على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق التكميلي على وجه السرعة، مع الحرص في الوقت ذاته على أن تكون طريقة العمل التي اتفقت عليها الأطراف مناسبة للسياق الإيفواري وأن تكون متفقة مع المعايير الدولية الراسخة المتعلقة بنزع سلاح الميليشيات والمقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وسيكون تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع في موعده حاسم الأهمية في تجنب المزيد من التأخير في إجراء الانتخابات الرئاسية، التي يربطها الإيفواريون الآن بمدى النجاح في إنجاز عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين في القوات الجديدة وتفكيك الميليشيات.

٥٨ - ومن أجل الاحتفاظ بالمكاسب الهامة التي حققتها الأطراف حتى الآن، سيكون من الضروري القيام على نحو عاجل وفي شفافية بمعالجة فترات التأخر التقنية واللوجستية المتراكمة التي أدت إلى تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر سابقا إجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأحث اللجنة الانتخابية المستقلة على أن تعلن في أقرب وقت ممكن جدولا زمنيا جديدا للانتخابات يكون واقعيا ويحدد المراحل الرئيسية. وينبغي التقيد التام بهذا الجدول الزمني الجديد بمجرد أن يحظى بمصادقة الأطراف والميسّر، وذلك لكفالة عدم الحاجة إلى إجراء تمديد آخر للعملية الانتخابية. وفي غضون ذلك،

سيواصل ممثلي الخاص، في إطار تنفيذه لولاية التصديق المناطة به، دعم العملية الانتخابية، لكفالة أن تظل شاملة للجميع وشفافة على حد سواء.

٥٩ - وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، جنبا إلى جنب مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، تقديم الخبرة والمساعدة التقنية إلى المؤسسات الإيفوارية التي تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ المهام الحاسمة المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو، وستسعى جاهدة لحشد الدعم المالي من مجتمع المانحين بغية المضي قدما في نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتفكيك الميليشيات، وإعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، واستعادة الإدارة الحكومية واستعادة سلطة الدولة. وبينما يتمتع البلد في الوقت الحاضر بمزيد من الاستقرار، فإن العملية الانتخابية الدقيقة، بما فيها مرحلة ما بعد الانتخابات، وتنفيذ المهام المتبقية من اتفاق السلام، تقتضي بأن تحافظ عملية الأمم المتحدة على قدراتها الأساسية وعلى موقف رادع بغية التصدي للمخاطر المتوقعة.

٦٠ - وستواصل عملية الأمم المتحدة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وذلك بهدف المساعدة في الجهود الرامية إلى إنهاء حالة الإفلات من العقاب، مع التركيز بوجه خاص على العنف ضد النساء والأطفال، وأي حوادث تؤثر في أمن العملية الانتخابية. وأدعو الأطراف الإيفوارية إلى وضع ما يلزم من تدابير بناء الثقة لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الانتخابي الذي قد يقوض مصداقية النتائج.

٦١ - وبالنظر إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها كوت ديفوار، ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضا المهام المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو والمخاطر المحتملة المحددة في الفقرة ٤٥ أعلاه، فإنني أوصي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أخرى مدتها ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأوصي أيضا بخفض مستوى قوات عملية الأمم المتحدة بمقدار كتيبة مع تعديل وضع القوة وتشكيلها على النحو المبين في الفقرات من ٤٦ إلى ٥٤ أعلاه. ومن شأن التعديلات المقترحة أن تمكّن عملية الأمم المتحدة من تقديم الدعم إلى الأطراف الإيفوارية من أجل تنفيذ المهام المتبقية من اتفاق السلام، مع الحفاظ في الوقت ذاته أيضا على القدرة التي من شأنها التصدي لما يمكن أن يطرأ من تحديات أمنية. وأوصي كذلك بأن يوافق مجلس الأمن على المعايير المتعلقة بإجراء المزيد من التخفيض لقوات عملية الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرة ٤٧. وقد وُضِعت هذه المعايير بناء على تحليل دقيق للوضع في البلد، وتقييم للشروط المسبقة اللازمة لاستعادة الحياة الطبيعية في كوت ديفوار. وإذا ما وافق المجلس على الاقتراحات الواردة أعلاه، فإني أعتزم تقديم معلومات مستكملة بشكل منتظم

عن حالة إعادة تشكيل قوة عملية الأمم المتحدة وعن التقدم الذي تحرزه الأطراف الإيفوارية في تحقيق المعايير.

٦٢ - وحسب المبين في الفقرة ٥٢ أعلاه، قد يقتضي الأمر إجراء تعزيزات مؤقتة لعملية الأمم المتحدة، من خلال التعاون بين البعثات وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، خلال الفترة قبيل الانتخابات وخلالها وبعدها، في شكل دعم للقدرة العسكرية والجوية في إطار قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

٦٣ - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار، يونغ جين تشوي، وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين إزاء التزامهم المتواصل بدعم العملية السلمية. وأعرب عن امتناني أيضا لميسّر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، وممثله الخاص في أبيدجان، بوريما بادين، إزاء جهود التيسير الدؤوب التي يبذلونها. وأخيرا، أوجه شكري إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، واللجنة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، ومنظماتها الإنسانية، وإلى مانحي المعونة الثنائية والمتعددة، فضلا عن المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، إزاء مساهماتها الهامة في عودة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

## المرفق

## عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

| البلد | العنصر العسكري | | | | وحدات الشرطة المشكلة | الشرطة المدنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | الأفراد العسكريون | المجموع | | |
| الاتحاد الروسي | ١٠ | | | ١٠ | | |
| إثيوبيا | ٢ | | | ٢ | | |
| الأرجنتين | | | | | | ٣ |
| الأردن | ٧ | ١٢ | ١٠٤٧ | ١٠٦٦ | ٣٧٥ | ٦ |
| إسبانيا | | | | | | ١ |
| إكوادور | ٢ | | | ٢ | | |
| أوروغواي | ٢ | | | ٢ | | ٥ |
| أوغندا | ٤ | ١ | | ٥ | | |
| أيرلندا | ٢ | | | ٢ | | |
| باراغواي | ٨ | ٢ | | ١٠ | | |
| باكستان | ١٠ | ٩ | ١١٢٨ | ١١٤٧ | ١٢٥ | ١ |
| البرازيل | ٤ | ٣ | | ٧ | | |
| بنغلاديش | ١١ | ١٠ | ٢٧٠٩ | ٢٧٣٠ | ٢٥٠ | ١ |
| بنن | ٨ | ٧ | ٤٢٠ | ٤٣٥ | | ٤٩ |
| بوروندي | | | | | | ١٤ |
| بولندا | ٤ | | | ٤ | | |
| بوليفيا | ٣ | | | ٣ | | |
| بيرو | ٣ | | | ٣ | | |
| تركيا | | | | | | ١١ |
| تشاد | ٢ | | | ٢ | | ١٧ |
| تترانيا | ١ | ٢ | | ٣ | | |
| توغو | ٧ | ٦ | ٣٠٩ | ٣٢٢ | | ٩ |
| تونس | ٦ | ٣ | | ٩ | | |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | | | | | | ٩ |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | | | | | | ٢٠ |
| جمهورية مولدوفا | ٤ | | | ٤ | | |

| البلد | العنصر العسكري | | | | وحدات الشرطة المشكلة | الشرطة المدنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | الأفراد العسكريون | المجموع | | |
| جيبوتي | | | | | | ٥١ |
| رواندا | | | | | | ٣ |
| رومانيا | ٧ | | | ٧ | | |
| زامبيا | ٢ | | | ٢ | | |
| زمبابوي | ٢ | | | ٢ | | |
| السلفادور | ٣ | | | ٣ | | |
| السنغال | ١١ | ٦ | ٣٢٠ | ٣٣٧ | | ٣٩ |
| سويسرا | | | | | | ٢ |
| صربيا | ٣ | | | ٣ | | |
| الصين | ٧ | | | ٧ | | ١ |
| غامبيا | ٣ | | | ٣ | | |
| غانا | ٦ | ٧ | ٥٣٤ | ٥٤٧ | | ٥ |
| غواتيمالا | ٥ | | | ٥ | | |
| غينيا | ٣ | | | ٣ | | |
| فرنسا | ٢ | ١٠ | ١٧١ | ١٨٣ | | ١١ |
| الفلبين | ٤ | ٣ | | ٧ | | |
| الكاميرون | | | | | | ٥١ |
| كرواتيا | ٢ | | | ٢ | | |
| كندا | | | | | | ٨ |
| الجماهيرية العربية الليبية | | | | | | ٢ |
| مدغشقر | | | | | | ٧ |
| المغرب | | ٢ | ٧٢١ | ٧٢٣ | | |
| ناميبيا | ٢ | | | ٢ | | |
| نيبال | ٣ | ١ | | ٤ | | |
| النيجر | ٦ | ٣ | ٣٨٢ | ٣٩١ | | ٥٠ |
| نيجيريا | ٦ | | | ٦ | | |
| الهند | ٨ | | | ٨ | | |
| اليمن | ٨ | ١ | | ٩ | | ٧ |
| **المجموع** | **١٩١** | **٨٨** | **٧٧٤١** | **٨٠٢٠** | **٧٥٠** | **٣٨٧** |

## الخريطة